الأمم المتحدة S/2017/775

مجلس الأمن

Distr.: General
14 September 2017
Arabic
Original: English

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) وإلى جميع قراراته اللاحقة بشأن ليبيا،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2017/726)،

وإذ يعرب عن دعمه القوي للجهود المستمرة التي تبذلها البعثة، ***وإذ يرحب*** بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام ويشدد على أهمية الدور المركزي للأمم المتحدة، بغية تيسير التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية للتحديات التي تواجهها ليبيا،

وإذ يشير إلى القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) المؤيد لبيان روما المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي ينادي بدعم حكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا، وباعتبار رئيس الوزراء فايز السراج هو رئيس المجلس الرئاسي،

وإذ يكرر تأكيد دعمه للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات، المغرب، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤلفة من المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء، وتدعمها مؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها مجلس النواب ومجلس الدولة،

وإذ يرحب باعتماد مجلس النواب، من حيث المبدأ، الاتفاق السياسي الليبي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبما تلا ذلك من اجتماعات للحوار السياسي الليبي الذي جدد التأكيد على التزامه بصون الاتفاق السياسي الليبي،

وإذ يشدد على أهمية الاستمرار في اتّباع نهج شامل للجميع، ***وإذ يشجع بقوة*** حكومة الوفاق الوطني على أن تنخرط مع الأطراف كافةً لدعم المصالحة وتعزيز التوعية السياسية في جميع أنحاء ليبيا، ***وإذ يحث*** جميع الأطراف والمؤسسات في ليبيا على العمل بالاتفاق السياسي الليبي على نحو بنّاءٍ وبحسن نية وإرادة سياسية ثابتة،

140917 140917 17-16105 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لتعزيز حوار سياسي شامل بين جميع الليبيين، بما في ذلك الجهود الهامة التي بذلها جيران ليبيا والشركاء الدوليون والمنظمات الإقليمية، وبالاجتماع في باريس في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ والإعلان المشترك الصادر عقب الاجتماع على النحو المبين في بيان صحفي لمجلس الأمن في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، في إطار الاتفاق السياسي الليبي الذي أيده القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، ***وإذ يؤيد*** نداء الأمين العام بتجميع مختلف المبادرات تحت قيادة الأمم المتحدة،

وإذ يتطلع إلى استراتيجية وخطة عمل شاملتين لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في ليبيا، وإلى المناسبة الرفيعة المستوى التي ستعقد على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة دعما للدور المركزي للأمم المتحدة في تيسير حوار سياسي بقيادة ليبية من أجل بناء الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية في ليبيا،

وإذ يحث على المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع الأنشطة المتعلقة بالتحول الديمقراطي وحل النزاعات وبناء السلام، ***وإذ يدعم*** الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام من أجل تيسير مشاركة أوسع نطاقا للنساء من مختلف أطياف المجتمع الليبي في العملية السياسية والمؤسسات العامة، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية لمنع ومواجهة العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك التصدي للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ٢١٠٦ (٢٠١٣)، و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، و ٢٣٣١ (٢٠١٦)،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن تعمل جميع الأطراف في ليبيا بصورة بناءة مع الأمم المتحدة، وأن تمتنع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض الحوار السياسي الذي تتوسط فيه الأمم المتحدة، ***وإذ يكرر التأكيد*** على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن من واجب جميع الأطراف أن تفي بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الحالة، ***وإذ يشدد*** على أن المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يجب أن يخضعوا للمساءلة،

وإذ يؤيد تأييدا تاما بيان فيينا المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦، الذي حثّ جميع الأطراف على العمل بروح بنّاءة في سبيل استكمال الإطار المؤسسي الانتقالي ورحّب بقيام المجلس الرئاسي باستحداث الحرس الرئاسي، ***وإذ يشجع*** على إحراز مزيد من التقدم نحو إنشاء الحرس الرئاسي، ***وإذ يشدد*** على أن مهمّة ضمان الأمن في ليبيا وحمايتها من الإرهاب يجب أن تتولاها قوات أمن وطنية موحدة ومعززة تحت السلطة الحصرية لحكومة الوفاق الوطني وفقا للاتفاق السياسي الليبي،

وإذ يشير كذلك إلى القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) الذي أهاب بالدول الأعضاء أن توقف ما تقدمه من دعم إلى المؤسسات الموازية التي تدعي لنفسها صفة السلطة الشرعية بينما هي خارج نطاق الاتفاق السياسي الليبي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق نفسه، وأن تكفّ عن إجراء اتصالات رسمية مع تلك المؤسسات،

وإذ يشجع حكومة الوفاق الوطني على إكمال الترتيبات الأمنية المؤقتة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، باعتبار ذلك خطوة حاسمة نحو معالجة التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية

والمؤسسية في ليبيا، ***وإذ يسلّم***، في هذا الصدد، بضرورة قيام حكومة الوفاق الوطني بوضع خطط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، ***وإذ يشجع*** حكومة الوفاق الوطني على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المدن المتضررة، بما فيها سرت وبنغازي، من أجل تعزيز المكاسب المحرزة في مكافحة الإرهاب،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في ليبيا، بما في ذلك تدهور مستوى المعيشة والخدمات الأساسية،

وإذ يحيط علما بالحوار الاقتصادي الجاري في ليبيا والمنطقة، ***وإذ يرحب*** بالتزام ممثلي المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني ومصرف ليبيا المركزي وديوان مراجعة الحسابات والمؤسسة الوطنية للنفط بتخفيف معاناة الشعب الليبي على سبيل الاستعجال عن طريق الإسراع بتقديم الخدمات العامة، وزيادة إنتاج النفط، وتحسين تدفق النقدية،

وإذ يكرر تأكيد طلبه أن تقدم جميع الدول الأعضاء دعمها الكامل لجهود الممثل الخاص للأمين العام وأن تعمل مع السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة على إعداد مجموعة من تدابير الدعم المنسقة لبناء قدرات حكومة الوفاق الوطني، بما يتمشى مع أولويات ليبيا ويستجيب لما تطلبه من مساعدة، ***وإذ يكرر كذلك تأكيد*** دعوته جميع الأطراف إلى أن تتعاون مع البعثة على نحو تام فيما تنفذه من أنشطة، بطرق منها اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق،

وإذ يرحب بالتوصيات المنبثقة من استعراض التقييم الاستراتيجي من أجل تعزيز قدرة البعثة على دعم العملية السياسية، وتعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه إزاء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر عن طريق ليبيا، ***وإذ يرحب*** بالعمل الذي تضطلع به البعثة في تنسيق ودعم تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة،

وإذ يشجع البعثة على مواصلة تحديد الأولويات المتعلقة بالمهام المنوطة بها وبجهود الوساطة التي تبذلها في إطار من التشاور التام مع المجلس الرئاسي وسائر المؤسسات الليبية وبما يستجيب لاحتياجاتها والتطورات التي تشهدها الحالة في البلد،

وإذ يشدد على أهمية العمل على تنفيذ تدابير الجزاءات القائمة تنفيذا كاملا، وعلى مواصلة التعاون مع السلطات الليبية لكفالة الإبلاغ عن الانتهاكات إلى لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى أنه قرر، في قراره ٢٢١٣ (٢٠١٥)، أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - ***يقرر*** أن يمدد، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، وأن تتولى البعثة، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة، وبما يتفق تماما مع مبادئ إمساك ليبيا بمقاليد الأمور على الصعيد الوطني، ممارسة الوساطة وبذل المساعي الحميدة لتقديم الدعم في المجالات التالية:

‘١’ عملية سياسية شاملة للجميع في إطار الاتفاق السياسي الليبي؛

‘٢‘ مواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛

‘٣‘ تعزيز ترتيبات حكومة الوفاق الوطني في مجالات الحوكمة والأمن والاقتصاد؛

‘٤‘ المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية؛

٢ - ***يقرر كذلك*** أن تقوم البعثة، في حدود القيود التشغيلية والأمنية، بالمهام التالية:

‘١‘ دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛

‘٢‘ تقديم الدعم، عند الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية، وفقا للمبادئ الإنسانية؛

‘٣‘ رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛

‘٤‘ تقديم الدعم لتأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛

‘٥‘ تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؛

٣ - ***يطلب*** إلى الأمين العام وضع مجموعة من الأهداف التفصيلية من أجل تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة، وأن يبلغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف في تقاريره الدورية؛

٤ - ***يطلب*** إلى البعثة أن تراعي تماما المنظور الجنساني طوال فترة ولايتها وأن تساعد حكومة الوفاق الوطني في كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وقطاع الأمن، وفي المؤسسات الوطنية، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

٥ - ***يقر*** بأن البعثة كفلت، منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، وجودا مستمرا لها في ليبيا من أجل دعم المجلس الرئاسي واللجنة الأمنية المؤقتة، ***ويشجع*** البعثة على مواصلة العمل لاستعادة وجود لها في طرابلس والأنحاء الأخرى من ليبيا، عن طريق العودة التدريجية، حسبما تسمح به الظروف الأمنية، واتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لهذا الغرض؛

٦ - ***يرحب*** بالتوصيات الصادرة عن الاستعراض التقييمي الاستراتيجي الذي أجراه الأمين العام للبعثة، والداعية إلى تنفيذ استراتيجية سياسية شاملة، وكذلك إلى زيادة التكامل والتنسيق الاستراتيجي بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا بهدف دعم الجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل بسط الاستقرار في ليبيا؛

٧ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل موافاة مجلس الأمن كل ٦٠ يوما، على الأقل، بتقرير عن تنفيذ هذا القرار؛

٨ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم حسب الضرورة، وبعد إجراء مشاورات مع السلطات الليبية، تقريرا عن التوصيات المتعلقة بدعم البعثة للمراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية وبالترتيبات الأمنية للبعثة؛

٩ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.